السياحة الصناعية في الجزائر: واقع وآفاق

أ.د/ خزار محمد

والأستاذ عايش كمال

– جامعة باتنة –

مقدمـــة :

إن المتغيرات التي شهدها العالم مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين والمتمثلة أساسا في عولمة الاقتصاد وسقوط النظام الاشتراكي , دفعت بالبلدان النامية إلى الانفتاح على العالم الخارجي وتحضير انضمامها إلي المنظمة العالمية للتجارة, وتنفيذ برامج خوصصة واسع على مستوي كل القطاعات, والعمل على خلق قدرة تنافسية واسعة لاقتصادها القومي وتنويع صادراتها بدلا من الاعتماد على مادة أولية واحدة. وفي هذا السياق يلعب قطاع السياحة الدور الرائد, لذا بدأت دول العالم المتقدم والنامي منها – بالاهتمام بالقطاع السياحي وتنشيطه- باعتباره قطاعا بديلا لقطاعاتها الاقتصادية التقليدية, اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين عندما بدأ القطاع السياحي يحتل مكانة رائدة كقطاع له ثقل اقتصادي, وأصبح يحقق معدلات نمو مرتفعة بين مختلف دول العالم فيما عاد عام 2001 حيث سجل هذا القطاع الانخفاض الأول على مدي أكثر من خمسين سنة وذلك بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر. انطلاقا من هذا يلاحظ أن معظم دول العالم في عصرنا أصبحت تنظر إلى السياحة كصناعة لها أسسها ومقوماتها, والتي إن أحسن استغلالها لأمكن للدخل القومي من السياحة أن يلعب دورا في دفع عجلة التقدم الاقتصادي ودعم اقتصاديات الدول بما لا يقل عن دور النفط وأثره في اقتصاديات الدول.

والجزائر في الآونة الأخيرة تسعي إلى الرقي إلى دولة سياحية وتعويض النفط الذي يميل إلى النضوب, باعتبارها صاحبة حضارة, ومن بين أقدم الحضارات التي عرفتها الدنيا, وما خلفته هذه الحضارة من آثار تعد جزء من الآثار العالمي. حيث نجد فيها الآثار الإغريقية والفينيقية والأمازيغية والرومانية والإسلامية والعربية, وكذلك بما تملكه من مقومات سياحية طبيعية وخدمية وبشرية وأنها تمثل السياحة فيها قطاعا مهما وحيويا يستطيع أن يساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي وصولا للرخاء والرفاهية للمواطن الجزائري .

وعليه فالدراسية في هذه الورقة تحاول معرفة كيف يمكن لقطاع السياحة استخدام وتوظيف المقومات الأثرية والتاريخية والطبيعية والخدمية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر استخداما امثل, وبالتالي تحقيق عملية التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري ومن جهة أخرى التطرق إلى التحديات التي يواجهها القطاع السياحي في الجز ائر ويعض الحلول المقترحة لإيجاد سياسة سياحية وطنية لتطوير القطاع ليصبح محرك الاقتصاد الوطني.

1-السياحـــة في العالـــم

اعتبارا من أوائل الستينات, لم تعد السياحة ترفا بل تنامت ونشطت وأصبحت الآن صناعة العصر والمستقبل, بعد أن كانت ترفا لفئة محدودة في المجتمع. وهكذا يلاحظ التطور الكبير للأنفاق الحاصل في هذا المجال اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين, فنجد أن الإنفاق على السياحة تطور من 2.1 مليار دولار عام 1950 إلى 455 مليار سنة 1999, في حين نجد أن عدد السواح انتقل من 20 مليون سنة 1955 إلى 657 مليون سنة 1999.

وهكذا غدت السياحة الصناعة الأولى في العالم وشملت البلاد الصناعية الكبرى كبريطانيا وأمريكا واليابان, حيث أصبح عدد من يعمل في قطاع السياحة يساوي عدد العاملين في الصناعات الخمس التي تليها: الإلكترونيات – الكهرباء – الحديد والصلب والنسيج والسيارات. كما أصبح عدد العاملين في القطاع السياحي بصورة مباشرة وغير مباشرة حوالي 11% من عدد القوي العاملة في العالم. فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة, وأيضا أصبح لها دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبرز أهمية السياحة من خلال التقرير السنوي لمنظمة السياحة العالمية والذي يشير إلى أن عدد السياح في العالم قد بلغ 688.5 مليون سائح في 2001 وكان 697 مليون في 2000 بانخفاض 1.2% وكان معدل نمو السياح قد بلغ 7% في 2002 . وكان الانخفاض في 2001 سببه أحداث 11 سبتمبر 2001 فضلا عن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والأوضاع الاقتصادية السيئة في مناطق مختلفة من العالم. وكانت منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي من المناطق الأكثر تأثرا بانخفاض السياحة 9% في 2001 بسبب اعتبارها من دول والمناطق الخطرة في العالم.

وإذا استخدمنا عائدات النقد الأجنبي كمؤشر للتنمية السياحية. يلاحظ أن كثيرا من الدول سجلت معدلات مرموقة من خلال إيرادات السياحة الدولية .إذ أصبحت السياحة وسيلة هامة لاكتساب النقد الأجنبي. ومن خلال الإحصائيات خلال الفترة 1990- 1996 نجد زيادة عدد السياح بنحو 4.5% بينما نجد أن عائدات السياحة الدولية قد زادت بمعدل سنوي بلغ 7.6% في نفس الفترة وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 1: يبن مؤشرات السياحة العالمية للفترة 1990- 1996

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
عددا لسياح الوافدين بالملايين	458.3	463.6	503.1	517.9	456.5	566.4	591.9
عائدات السياحة بمليارات الدولارات	266.2	272.7	310.8	317.8	347.8	393.3	423

المصدر: مجلة الاقتصاد والأعمال , عدد خاص , أفريل 1997 , ص 21, 24.

وحسب الاحصائيات الواردة من السياحة العالمية نلاحظ أن أمريكا الشمالية وأوروبا تحتل مكانة الصدارة في السياحة العالمية من حيث عدد السياح الوافدين إليها ومن حيث عائدات السياحة . ففي عام 1996 بلغ نصيب الأمريكيتين من عدد السياح في العالم 19.5%, بينما بلغ نصيب أوروبا 58.7% ونصيب آسيا والمحيط الهادي 16% ونصيب الشرق الأوسط 2.5% فقط , ونصيب المغرب العربي لا يتجاوز فقط 1.5%.

وحصلت فرنسا على أكبر نصيب من عدد السياح الوافدين 10.4% وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية ب7.6% ثم إسبانيا 7% وإيطاليا 6% والصين 4.5%.

وبلغت عائدات السياحة في الولايات المتحدة وحدها في عام 1996مابعادل 95.1% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر, بينما بلغت عائدات فرنسا في العام ذاته ما يعادل مجموع الناتج المحلي الإجمالي للأردن والجمهورية العربية السورية معا, بينما المغرب العربي لا يمثل سوي نسبة 1.18% من مجموع السياح الوافدين في العالم .

وتسيطر على السياحة العالمية إلي حد كبير البلدان المتقدمة, ففي عام 1996 بلغ نصيب البلدان المتقدمة من عدد السياح في العالم نسبة 55.3%, بينما نصيب البلدان النامية 30.6% ونصيب الاقتصاديات التي تمر في مرحلة انتقالية 14.1%.

وفيما يتعلق بعائدات السياحة فقد بلغ نصيب البلدان المتقدمة في عام 1996 نسبة 63.9% مقابل 30.4% للبلدان النامية و5.7% للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية. و لم يرد أي من البلدان العربية ضمن أكبر 20 دولة سياحية من حيث مواطن الجذب السياحي رغم الإمكانيات الضخمة المتاحة لديها .

ورغم معدلات النمو السريعة التي حققتها السياحة العالمية خلال السنوات الأخيرة إلا أن حصة السياحة العالمية في الصادرات العالمية وفي الناتج المحلي الإجمالي العالمي ضئيلة وظلت دون تغيير يذكر في الفترة 1991- 1996 وهذا ما يشير إليه الجدول التالي :

جدول رقم 2 : يبين عائدات السياحة العالمية والصادرات العالمية والناتج القومي الإجمالي العالمي خلال 1990- 1996

	1991	1992	1993	1994	1995	1996
عائدات السياحة العالمية بمليارات الدولارات	266.1	272.2	310.8	317.8	393.3	423
الصادرات العالمية بمليارات الدولارات	3478.2	3728.4	3726.2	4236.7	5047.6	5272.7
الناتج القومي الإجمالي العالمي بمليارات الدولارات	20983	21761	23282	24125	24700	25950
نسبة عائدات السياحة العالمية إلي الناتج العالمي %	1.2	1.3	1.3	1.3	1.4	1.6
نسبة عائدات السياحة العالمية إلى الصادرات العالمية %	7.6	7.8	8.3	8.5	8.2	8

المصدر: ناجي التوني, دور وآفاق القطاع السياحي في الأقطار العربية, المعهد العربي للتخطيط, 2001.

ووفقا للتوقعات فسيبلغ حجم الإنفاق السياحي 1550مليار دولار سنة 2010 وكذلك عدد السياح سيصل إلى 1018مليون سائح خلال نفس السنة. وعليه فالسياحة إذا لم تعد للترفيه, و لم تصبح صناعة فقط بل أولي صناعات العالم.

وبعد هذا الاستعراض للسياحة العالمية تتطرق الدراسة إلي واقع السياحة في الجزائر و الإمكانيات المتاحة لترقيتها إلي مستوي السياحة العالمية.

2- التنمية السياحية في الجزائر خلال فترة التخطيط :1967- 1989

إن التنمية السياحية تعني في واقع الأمر مجموعة من الحقائق والمتمثلة أساسا في الاتجاه نحو خلق أو دعم الصناعة التقليدية ذات الطابع السياحي والتي تساهم في خدمة القطاع وفي خلق وتطوير المناطق الجذب السياحي وتشجيع الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي, وذلك وفقا للإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة.

- تأهيل وتدريب الكوادر البشرية العاملة في مجال السياحة وذلك لايتم ألا بإرسال بعثات إلى الخارج بعد التأهيل المحلي المطلوب .
- قدرة القطاع على خلق فرص العمل الكثيفة المباشرة , كما يتميز هذا القطاع بخلاف القطاعات الأخرى بالقدرة على إيجاد العمالة غير المباشرة, نظرا للدرجة العالية من التشابك التي توجد بين القطاع السياحي وغيره من القطاعات. هذا وقد أشارت الدراسات أن كل وظيفة مباشرة في القطاع السياحي توفر أمامها ما يقارب من ثلاث وظائف غير مباشرة في القطاعات الأخرى.
- رفع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي
- إن السوق السياحي العالمي يتميز باتساع الطلب وكبر حجمه وتنوعه, كما يتميز بالمنافسة بين المناطق السياحية لاستقطاب المزيد من

حجم السياحة العالمية بهدف تعظيم العوائد الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى ضخ المزيد من العملات الأجنبية في شرايين الاقتصاد القومي.

من هذه الحقائق أعتبر القطاع السياحي في الجزائر قطاعا مهما ونامياً, وهناك فرص واعدة للسياحة. كما أن السياحة تخدم قطاعات أخرى كالصناعات الغذائية وقطاع المنشآت والخدمات وغيرها. ويعتبر قطاع السياحة واحدا من القطاعات الاقتصادية الهامة في التنوع الاقتصادي المنشود. ولكن السؤال المطروح يتمثل في هل حظي القطاع السياحي باهتمام خاص في خطط التنمية التي نفذتها الجزائر ابتداء من عام 1967؟ للإجابة على هذا التساؤل يمكن أن نلاحظ في بادئ الأمر أن الدول التي طورت مرافقها السياحية وعملت على تشجيع السياحة هي البلدان غير النفطية خاصة, وقد أتجه اهتمام هذه البلدان نحو السياحة باعتبار أنها قد أخذت تشكل مصدرا هاما للعملات الأجنبية, عكس البلدان النفطية بما فيها الجزائر التي اعتمدت على النفط كمصدر أساسي للعملة الصعبة, إذ يمثل النفط حوالي 98 % من الصادرات الجزائرية بينما الافتقار إلى النفط يجعل من السياحة بالنسبة لهذه البلدان هدفا اقتصاديا باعتبارها تكتسب هناك (شكل استخراجي ....للعملة الصعبة).

ونجد أن البلدان العربية التي فاقت غيرها من دول المنطقة العربية في مجال تطوير السياحة هي حسب الأهمية: المغرب, لبنان, سوريا, الأردن, تونس ...

ويلاحظ أن الجزائر شرعت ببذل جهود جدية في مجال السياحة خاصة منذ عام 1966 مع صدور ميثاق السياحة, وقد اقتصر تطور السياحة في الجزائر على ما قامت به الدولة في هذا المجال. وقد جاء ذلك نتيجة للنهج الاشتراكي الذي تبنته الجزائر آنذاك غير أن بلدانا أخرى, كالمغرب وتونس والأردن ولبنان اتخذت مسارا مختلفا, فجل الاستثمارات التي تمت في هذه البلدان كانت خاصة, وقد كان

للاستثمارات الخاصة الأجنبية دور كبير في هذا الشأن, وهذا ما ستحاول الجزائر الاعتماد عليه الآن نتيجة لسياستها الانفتاحية وانتهاجها لاقتصاد السوق. إذ لم يعد الآن بنافع مطلقا حصر حجم الطاقات الجزائرية الاقتصادية في البترول والغاز أو في الذهب الأسود كما يسمونه. ولقد بات من الواضح للعيان أن القدرة السياحية للجزائر تحتل مكانة لا يستهان بها بين الدول, فالموقع الجغرافي الخلاب الذي يتوسط القارات والحضارات, جعل من الجزائر قطبا سياحيا غنيا, والمساحة الشاسعة التي تمتد على محيط قدره 7000كم, وساحلها المطل على البحر المتوسط بمسافة 1200كم وجبالها العالية, جعلها ثامن دولة بعد الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية .....الخ. وعليه فقد تم إصدار ميثاق السياحة سنة 1966 حيث تمحورت التوجهات المسطرة حول النقاط التالية :

جعل أدوات السياحة مركزية.

إنشاء مناصب شغل وجلب العملة الصعبة.

انفتاح البلاد على العالم الخارجي.

إقامة منظومة للتكوين في مجال السياحة.

كما تعتبر الوكالة الوطنية للتنشيط السياحي هي المسؤولة على إدارة وتسيير المرافق السياحية وهي هيئة كانت تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة والسياحة, ومع توسع القطاع وانتشاره الجغرافي تم إنشاء المؤسسات التالية :

الشركة الوطنية للسياحة.

الشركة الوطنية للمحطات المعدنية.

وكالة السياحة الجزائرية التي كانت مكلفة بتسيير الفنادق المرتبة التابعة للقطاع العمومي.

أما الوكالة الوطنية للتنشيط السياحي فمختصة في إنجاز الاستثمارات والترقية السياحية. وفي سنة 1976 تم إدماج مؤسسات الشركة الوطنية للسياحة ووكالة السياحة الجزائرية في مجمع جديد "التور"*. وفي ستة 1982قام القطاع بأول إعادة هيكلة تنظيمية مبنية على اللامركزية والتخصص ولامركزية اتخاذ القرار , وكل ذلك كان مرفوقا بتعزيز قدرات الدراسة والإنجازات.

ففي مجال الاستثمارات فقد تحصل القطاع على :

في المخطط الثلاثي على مبلغ قدره 151.000.000د ج وبلغ عدد الأسرة المنجزة 2736.

المخطط الرباعي الأول: بلغ استهلاك الاعتمادات المالية لهذه الفترة ما قيمته 807.000.000 دج لعدد7324 سرير

المخطط الرباعي الثاني: بلغت المصاريف المخصصة للإنجاز ما قيمته 1.242000.000 د ج

- وخلال سنتي 1978- 1979 بلغت الاعتمادات المستثمرة مبلغ 382.500.000 د ج لـ 1620 سرير

- وفي المخطط الخماسي الأول 1980- 1984 بلغت الاعتمادات المستثمرة 3.40مليارد ج ولم ينجز سوي 2872 سرير . فخلال الفترة 1967- 1984 تم إنجاز طاقة مجمعة للاستقبال بلغت 24378 سرير .

- أما المخطط الخماسي الثاني فكان يهدف إلى تدارك التأخر في الإنجاز حيث تقرر إنهاء أشغال 14900 سرير , وانطلاق أعمال البرامج المؤجلة السابقة والتي تبلغ طاقتها 6100 سرير. ولم تعرف إنجازات الفترة 1985- 1987 سوي استغلال 740 سرير, وهو رقم ضعيف يرجع إلى نقص التحكم في وظيفة استثمار مؤسسات التسيير. وعلى عكس ذلك فإن هذا القطاع قد استفاد بالنسبة للقطاع

الخاص بمكانة مرموقة في نهاية الثمانينات, وقد تجسد ذلك في الموافقة على 414 مشروع حتى سنة 1987, تتسع لـ18239 سرير بمبلغ 2.4 مليار د ج.

وخلال المخطط الخماسي الثاني يعتبر تنمية فرع السياحة قليلة الأهمية النسبية إلي فروع قطاع خدمات الإنتاج الأخرى, ولعل ما يدل على ذلك بكل وضوح هو ضعف هدف الإنجاز التقديري الذي هو أقل من 33% وقد يعود السبب إلي ميل الدولة نحو تنمية المشروعات السياحية الصغيرة في إطار الاستثمار الخاص الوطني, كما أن مبلغ الاستثمار الفعلي المخصص للسياحة خلال هذا المخطط لا يتجاوز 1.663 مليار دينار والذي لا يمثل سوي نسبة 0.44% فقط من الاستثمارات الكلية للمخطط.

وعلى كل فالسياسة التي اعتمدها المخطط للوصول إلى الأهداف المنشودة للتنمية السياحية فهي تنويع المرافق السياحية على السواحل البحرية وفي مناطق المياه المعدنية والجهات الصحراوية ومرتفعات الجبال والغابات. وقررت الدولة أن تتوفر في ذلك طريقة إنشاء وحدات فندقية من الحجم المتوسط ومن النوع الذي يكون في متناول الطبقات الاجتماعية المتوسطة لتشجيع السياحة الشعبية.

مؤشرات النشاط :

إن الاستثمارات القليلة التي استفاد منها القطاع السياحي خلال فترة التخطيط في الجزائر 1967- 1989 لا تتعدى1% من مجموع الاستثمارات المخصصة للتنمية في الجزائر. وهذا سينجر عنه إنجازات ضعيفة سواء على المستوي المالي أو المادي وعلى المستوي المالي فالاستثمارات المحققة لا تتجاوز نسبة 40% من الاستثمارات المخططة للقطاع .

وفي ميدان الشغل فالقطاع السياحي العمومي لم يخلق إلى غاية 1977 سوي 7252منصب شغل دائم, والذي لا يمثل سوي 1% من مجموع المناصب

المحققة في القطاع العام {دون الإدارة}. وفي مجال التكوين يبدو أن القطاع يعاني من نقص في الإطارات وفي اليد العاملة المؤهلة.

طاقـــات الاستيعـــاب المتوفـــرة :

بالنسبة للفنادق يلاحظ العجز الكبير لها لتلبية حاجيات السياح الوافدين إلي الجزائر, من جهة ومن جهة أخرى يلاحظ عدم التوزيع العادل لها على مستوي مناطق الوطن. بحيث تتمركز أغلبها في المناطق الساحلية. ففي عام 1977 بلغ عدد الفنادق 131 على مستوي الجزائر: 25% منها في الجزائر العاصمة و11% في ولاية وهران و9% في ولاية عنابة. بنما توجد بعض الولايات لا يوجد فيها ولا مؤسسة سياحية على الإطلاق.

ومن حيث التصنيف للفنادق الموجودة فهو كالتالي :

47 فندق أي 36% من الصنف الأول.

34 فندق أي 26% من الصنف الثاني.

29 فندق أي 22% من الصنف الثالث.

16 فندق أي 12% من الصنف الرابع.

05 فندق أي 4% من الصنف الخامس: خمسة نجوم.

يلاحظ أن هذه البنية غير كافية إطلاقا لتلبية حاجيات طلب السياحة الخارجي, سواء من حيث النوع أو الكم.

بالنسبة لتدفق السياح إلي الجزائر, فالإحصائيات تشير إلي أن عدد السياح القادمين إلي الجزائر قد زاد من 734394 عام 1970 إلي 1.398264 عام 1977اي بنسبة زيادة 90% بالتقريب. وأن عدد السياح غير المقيمين الذي يعتبر كمؤشر مهم لقياس السياحة الدولية لم يتجاوز على الإطلاق 300ألف

سائح خلال الفترة 1970- 1977 بمعدل 240000سائح في العام. وهذا حسب إ إحصائيات جدول رقم 3.

كما يتضح أن عدد السياح في الجزائر قد بلغ ذروته في الثمانينات من القرن الماضي إذ بلغ عام 1985حوالي 3.528953 سائح وهذا العدد يقترب من العدد الوافد إلي بعض الدول كتونس والمغرب ومصر. وأيضا عدد السياح غير المقيمين قد ارتفع خلال الثمانينات ليصل 661079 سائح. ولكن يبدو أن إجمالي عدد السياح قد بدأ في الانخفاض في نهاية الثمانينات نتيجة للاضطرابات التي بدأت الجزائر تعيشها خاصة مع أحداث 5 أكتوبر 1987, والأزمة الاقتصادية التي هزت الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار النفط.

جدول رقم 3 : يبين تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة 1970-1989

السنوات	غير القيمين	المقيمين الوطنيين	المقيمين الأجانب	مجموع عدد السياح
1970	253853	377432	141109	734394
1973	250210	575167	153106	978483
1975	296516	740569	219529	1.256614
1977	241713	917848	238703	1.398264
1980	290950	1.733216	291090	2.315256
1984	409365	2.142641	324811	2.876817
1685	407353	2.814977	306623	3.528953
1988	446883	-	-	966906
1989	661079	-	-	1.206865

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات, عبر الأنترنات

أما بالنسبة لنوعية السياح الوافدين وجنسيتهم فالإحصائيات تشير إلى أن الجنسية الفرنسية تحتل المرتبة الأولى بمعدل يتراوح بين 30% و45% خلال هذه الفترة, وعموما فإن السياح الوافدين من أوروبا يمثلون الأغلبية الساحقة.

وبالنسبة لقدرة الفنادق الإيوائية الإجمالية قد بلغت في عام 1985 حوالي 39213 سرير, وبالتالي نجد أن الجزائر ترتب في المراتب الخمسة الأخيرة للدول الإفريقية, إذ نجد أن الطاقة الاستيعابية المتوفرة لكثير من الدول الأفريقية ضعف الجزائر:

تونس: 69580 سرير.

المغرب: 58044 سرير.

نيجيريا: 43000 سرير.

مصر: 43152 سرير.

وفي نهاية الفترة 1989 بلغت الطاقة الاستيعابية للجزائر حوالي 48302 سرير, والتي تعتبر مازالت ضعيفة وغير كافية مقارنة ببعض الدول التي ضاعفت طاقاتها الاستيعابية خلال نفس الفترة .

والقطاع الخاص يساهم ب22460 سرير أي ما نسبته 48% من مجموع الطاقة الوطنية الإجمالية, ويبقى متمركز في المناطق الحضرية فقط ب75%.

من الدراسة السابقة ينضح أن الجزائر لم تعط أهمية للسياحة, سواء من حيث الاستثمارات المخصصة لها, والذي انعكس على قصور البنية التحتية والهياكل الأساسية, وبالتالي نقص كبير في مرافق الإيواء وعدد الغرف ونوعية الفنادق. أم من حيث عدم كفاية الترويج والتسويق للسياحة وانعدام الثقافة السياحية في المجتمع الجزائري, ولكن السؤال المطروح: هل وضع السياحة في الجزائر قد تحسن مع الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر أخيرا ؟ هذا ما ستحاول الدراسة الكشف عنه الآن.

3- الإصلاح الاقتصادي ودور القطاع السياحي في الجزائر : السياحة خلال فترة

التوجه نحو اقتصاد السوق

خلال التسعينات من القرن الماضي أخذت الحكومة الجزائرية على عاتقها تحرير الاقتصاد والخوصصة, بهدف زيادة الكفاءة الاقتصادية وتخفيف دور القطاع العام في القطاعات الإنتاجية, وتشجيع الدور القيادي للقطاع الخاص, وتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد أصدرت القوانين التي تهدف إلي زيادة مساهمة القطاع الخاص في تأسيس المرافق السياحية والترخيص لها. فهل يا ترى انعكس هذا على تطوير وتنمية السياحة خلال الفترة الأخيرة ؟

بالنسبة لإجمالي عدد السياح قد بلغ حوالي 755286 في عام 1999 مقابل 1.136958 في عام 1990 أي بمعدل انخفاض قدره 33.56%. وهذا التراجع يعود أساسا إلي الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات . وبإجراء مقارنة بسيطة مع دولة من المغرب العربي, فمدينة واحدة كمراكش استقبلت لوحدها في عام 1990 ما يقرب من 700الف سائح, وأن عدد سكانها يبلغ 500الف ساكن فقط .وأيضا نجد أن عدد السياح الذين زاروا تونس في نفس العام أكثر من 5ملايين سائح.

وأن هذا الانخفاض في عدد السياح قد رافقه انخفاض في عدد الليالي التي يقضونها في الجزائر من 3.701127 إلي 3.438928 بنسبة تعادل 7% تقريبا وهذا حسب الجدول رقم 04. في حين بلغ عدد الليالي للسياج في مصر حوالي 23.8مليون في عام 1996 وبلغ هذا الرقم في تونس 29.7مليون خلال سنة 1997 حسب إحصائيات وزارة السياحة التونسية .

جدول رقم 04 : يبين تطور عدد السياح في الجزائر وعدد الليالي التي قضوها وعدد الفنادق والأسرة خلال الفترة 1990- 2002

السنوات	1990	1994	1996	1999	2000	2002
عدد السياح	1.193210	804713	604968	748573	865948	988060
الليالي التي قضوها	3.701127	3.471433	3.547425	3.4385928	3.748135	4.128576
متوسط مدة الإقامة	3.10	4.3	5.86	4.59	4.9	4.1
عددا لفنادق	380	604	655	800	827	935
عدد الأسرة	53812	60235	64695	75705	76042	73548
معدل الاستعمال%	-	-	33.64	38	40.1	42

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات, مرجع سابق

وهناك مؤشر آخر يمكن الاعتماد عليه لقياس نجاح السياحة في دولة ما, وهو متوسط مدة الإقامة للسائح الواحد, والذي يحسب بقسمة عدد الليالي السياحية على عدد السياح الوافدين. فخلال الفترة 1990- 2002 نجد أن متوسط مدة الإقامة للسائح الواحد لم تتجاوز 5.86 في حين هذا المعدل تجاوز 6.9 في تونس في عام 1999. وهذا المؤشر يعكس تأخر السياحة في الجزائر .

ومن حيث الإيرادات من النقد الأجنبي فيلاحظ تراجعها خلال هذه الفترة من 105 مليون دولار في 1990 إلى 28.8 مليون دولار في 1997 أي بانخفاض نسبته 72.6% وهذه الإيرادات السياحية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جد أمن الصادرات الإجمالية للجزائر, أي 0.72% في عام 1998, وتمثل ما نسبته 0.156% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس السنة حسب بيانات الجدول التالي:

جدول رقم 05 : يبين تطور عائدات السياحة والناتج المحلي الإجمالي ومجموع الصادرات في الجزائر للفترة 1990- 1998

	1990	1994	1995	1996	1997	1998
عائدات السياحة مليون دولار	105	49.5	32.7	45.8	28.8	74.3
الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار	61.90	41.969	41.285	46.843	47.869	47.355
الصادرات : مليون دولار	10.99	8.59	9.356	11.099	13.020	10.260
إيرادات السياحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي	0.16	0.11	0.079	0.097	0.060	0.156
ايرادات السياحة كنسبة مئوية من الصادرات	0.95	053	0.34	0.43	0.22	0.72

المصدر: 1- الديوان الوطني للإحصائيات

2 - صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد, أبو ظبي, 1999.

وفي المقابل نري أن الإيرادات السياحية في بعض الدول تلعب دورا في الاقتصاد الوطني, حيث تأخذ نسبة معتبرة في الصادرات وفي الناتج المحلي الإجمالي كما هو الشأن بالنسبة للدول التالية :

المغرب : إيراداتها السياحية بلغت 1.6 مليار دولار في 1998

تونس : // // // 1.5 // //

أسبانيا : // // // 27.1 مليار // //

إيطاليا : // // بلغت 30 مليار دولار في 1998

فرنسا : إيراداتها السياحية بلغت : 27.9 مليار دولار في 1998

مصر : إيراداتها السياحية بلغت : 2.5 مليار دولا رفي 1998

هذه الفوارق تعكس الاهتمام البالغ لتطور مستوي السياحة إلي المستوي الدولي في الدول السابقة مقارنة بالسياحة الجزائرية التي مازالت تعاني من مشاكل كثيرة أهمها:

قصور في البنية التحتية والهياكل الأساسية, هناك نقص كبير في مرافق الإيواء وعدد الغرف ونوعية الفنادق. في عام 1999بلغ عددا لفنادق في الجزائر 800 فندق منها 11فقط ذات 5 نجوم و486 فندق غير مصنفة أصلا و لا تشتغل بالمعايير الدولية على الإطلاق.

عدم كفاية الترويج والتسويق السياحة. لم تتمكن وزارة السياحة من أن تنظم الكثير من المعارض السياحية, وهناك حاجة إلى إنشاء مكاتب سياحية في البلدان الرئيسية التي يأتي منها السياح.

عدم المساهمة الفعلية للقطاع الخاص في السياحة, بحيث لم تكن له ثقافة في الاستثمار السياحي بعد, بالرغم من سن قوانين تحفز الاستثمار السياحي.

وفي ميدان الشغل:

من أهم المزايا الاقتصادية لهذا القطاع هو قدرته على خلق فرص عمل جديدة , سواء مباشرة أو غير مباشرة, نظرا للدرجة العالية من التشابك التي توجد بين القطاع السياحي وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهكذا نجد أن الزيادة الكبيرة في أعداد الجزائريين الباحثين عن العمل سنويا يجعل عملية

التشغيل في قطاع السياحة كواحد من القطاعات ذات الأهمية في التنويع خيارا وهدفا استراتيجيا . وقد زاد عدد الشباب الجزائري للالتحاق بمختلف الوظائف والمهن في القطاع السياحي في السنوات الأخيرة, لذا فإن التشغيل سيرتكز على محورين:

أولهما: إيجاد فرص عمل جديدة للأعداد المتزايدة من الخريجين للمستويات التعليمية المختلفة وتوفير فرص التأهيل لهم بما يتناسب واحتياجات القطاع .

وثانيهما: العمل على توفير فرص عمل للإطارات العليا في مجال السياحة والفندقة واعداد تكوين جيد لهم محليا وفي الخارج .

ولكن يبدو أن مناصب الشغل الموفرة من طرف القطاع منخفضة مقارنة بالدول الأخرى كتونس مثلا. فقد حققت السياسة التونسية قفزة نوعية خاصة في مجال توفير مناصب الشغل, إذ تم خلال سنة1999 خلق حوالي 30ألف منصب شغل ليبلغ العدد الإجمالي للعاملين في القطاع حوالي 77 ألف مباشر وأكثر من 230الف منصب شغل غير مباشر .

وبالمقارنة مع بعض الدول العربية كتونس مثلا, فنجد من بين جميع النشاطات في القطاع الثالث, تحتل السياحة بالتأكيد مكان الصدارة وتتمتع بأكبر الإمكانيات الاقتصادية, فقد حققت السياحة التونسية قفزة نوعية, إذ تطور عدد الأسرة من 4آلاف سرير في بداية الستينات إلى 100الف سرير سياحي في أواخر الثمانينات وحوالي 180الف سرير في التسعينات.

ويمثل القطاع 5%من الناتج المحلي الأجمال للبلاد ويوفر% 54من موارد تونس من العملة الصعبة, ويساهم بالتالي بتغطية 58%من عجز الميزان التجاري, ويخلق 75الف منصب شغل مباشر وأكثر من 230اف منصب شغل غير مباشر . وينتظر أن تحقق تونس تدفقا سياحيا هاما في السنوات القادمة, إذ ستستقبل أكثر

من 5ملايين سائح خلال سنة 1999. وهذا عكس الجزائر التي عرفت تراجع تدفق السياح إليها بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة.

وهنا يمكن القول أن عملية التنمية في مجال السياحة في الجزائر أصبحت ضرورة وطنية لتحضير مرحلة ما بعد البترول, ويجب العمل على تهيئة المناخ الملائم لصناعة سياحية جزائرية متطورة بغية الحصول على الحجم الملائم من الطلب السياحي العالمي.

4- التحديات التي يواجهها قطاع السياحة في الجزائر

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية, نظرا لتداخله وتشابكه مع القطاعات الأخرى والدور الذي يلعبه في تفعيل هذه القطاعات كما أنه يعتبر أكبر القطاعات التي توفر فرص العمل المباشرة وغير المباشرة كما بينت الدراسة آنفا.

ومن هذا المنطلق فإن الاهتمام بزيادة رقعة ومساحة تنمية القطاع السياحي ورفع نسبة التشغيل فيه من الأمور التي يجب الاهتمام بها. إلا أن هناك بعض التحديات التي يواجهها هذا القطاع في الجزائر بشكل عام: نقص خدمات البنية الأساسية في المناطق ذات الثراء السياحي, ومحدودية الاستثمار الأجنبي والمحلي في مجال السياحي, والقصور في الترويج للمشروعات السياحية وعدم كفاية مصادر التمويل لتلك المشروعات وارتفاع أسعار الخدمات السياحية مقارنة بالخدمات السياحية في بعض البلدان المجاورة .

وفي هذا الصدد نجد أن من بين التحديات الكبيرة التي تواجهها السياحة الجزائرية هو نقص التنشيط والترويج للمشروعات السياحية وتدني مستوي الخدمات السياحية, الأمر الذي لا يوفر كل الحظوظ للسياحة الجزائرية للمنافسة

والنفاذ إلى أسواق وشرائح وأوساط جديدة. وبكفي أن نأخذ على سبيل المثال فرنسا الدولة الأولى في العالم في عدد السياح الذين يقصدونها, إذ زارها عام 1999حوالي 71 مليون سائح أي 10%من السياحة العالمية وأنفقوا فيها 33مليار دولار .

وأسبانيا الدولة الثانية في العالم في عدد السياح وهي الدولة الأولى في الإنفاق على التنشيط والترويج, حيث أنفقت عام 1997 مبلغ 71 مليون دولار وزارها 43 مليون سائح وأنفقوا 26.6 مليار دولار. وهذا يعني أن إسبانيا تنفق 1.65 دولار على التنشيط والترويج لترغيب كل سائح واحد. ولقد دلت الإحصائيات أن ما أنفقه السائح بإسبانيا يعادل 614 دولار, وبالتالي فإن كل دولار انفق على التنشيط والترويج جلب لأسبانيا عائد يساوي 372 دولار .

وعليه فإنه لا يمكن تحقيق صناعة سياحية هامة والتصدي للتحديات التي تواجهها ألا إذا رافق ذلك جهد هام بالتنشيط والترويج وهو ما يجب العمل به من أجل النهوض بالسياحة الجزائرية.

الاستراتيجية المقترحة لترقية السياحة في الجزائر

ركزت الرؤية المستقبلية للاقتصاد الجزائري على تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة, والموقع السياحي المتميز للجزائر. وبالتالي فإن الاستراتيجية المستقبلية للسياحة في الجزائر تعمل على جعل الجزائر محطة رئيسية ومنطلقا للسياح الأجانب للمنطقة من وإلي الدول المجاورة, بالإضافة إلى أن الرؤية المستقبلية للقطاع ترى أن القطاع السياحي أكثر فاعلية في الاقتصاد الوطني ويعتمد بشكل رئيسي على القطاع الخاص والأيدي العاملة الوطنية إضافة إلى مدخلات الإنتاج المحلية.

وانسجاما مع الرؤية المستقبلية للاقتصاد الجزائري وأهدافه طويل المدى والمتصلة بقطاع السياحة والارتكاز على ما يتمتع به القطاع من إمكانيات ومقومات, وفي ضوء تحليل نتائج التوقعات المتصلة بالسوق العالمية للسياحة, تم تحديد أهداف القطاع فيما يلي:

1- تحقيق معدلات نمو مرتفعة في التشغيل

2- رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

3- تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في تنمية القطاع

4 – الحفاظ على المقومات الاجتماعية والبيئية والثقافية لتحقيق التنمية المستدامة

5 – تحقيق التوازن الإقليمي في التنمية السياحية.

تنمية الأيدي العاملة في القطاع ورفع مساهمة القطاع في التشغيل

إيجاد موارد ذاتية لتمويل المشروعات الهادفة إلى تنمية القطاع .

ولتحقيق هذه الأهداف فإنه يجب زيادة حجم الاستثمارات الحكومية والخاصة في القطاع, واعتماد حزمة من السياسات والآليات لمقابلة التحديات التي يواجهها القطاع, وتشمل القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتفعيل دوره في تقديم الخدمات السياحية حتى يمكن تحرير تجارة الخدمات السياحية, باعتبار أن الجزائر مقبلة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وهناك الكثير من المؤشرات تدل على أن تحرير تجارة الخدمات السياحية من المتوقع له أثار إيجابية تتمثل في ارتفاع مستوى جودة المنتج السياحي الجزائري, حيث أن شركات السياحة الأجنبية التي سوف يتاح لها دخول إلا سواق الجزائرية لها أنظمة متطورة وذات بنية عالية وكفاءة في مختلف مراحل العمل السياحي, بالإضافة إلى تطبيق إلا فكار الجديدة

التي تسهم في تحسين و تطوير المنظومة السياحية. وهذا يمكن من رفع القدرة التنافسية في عمليات القطاع السياحي لمواجهة المنافسة العالمية وتحديات العولمة .

الخاتمة

من الدراسة السابقة اتضح أن ليس هناك اهتمام بالغ بالسياحة في الجزائر باعتبار أهميتها في التنمية الاقتصادية, بحيث يلاحظ نقص خدمات البنية الأساسية ومحدودية الاستثمار الأجنبي والمحلي ونقص الوعي والثقافة السياحية, و تعتبر أهم التحديات التي تواجه قطاع السياحة في الجزائر. وبالتالي لابد من اعتماد مجموعة من السياسات والآليات لمقابلة التحديات التي يواجهها القطاع السياحي في الجزائر كما بينت الدراسة سابقا.

ومن أجل النهوض بالقطاع مستقبليا وترقيته إلى مستوي السياحة العالمية فإن الدراسة توصي بالآتي:

1- إن السياحة هي صناعة المستقبل وبالنسبة للجزائر فهي أساسية ورئيسية وضرورية لدعمها وتقدمها وتنميتها في القرن الواحد والعشرين, وبالتالي لابد من توفر الاستقرار والأمان والأمن والتي هي مستلزماتها الأساسية.

2- إن مخزون النفط محدود وقد ينضب يوما, أما الآثار الحضارات فهي باقية وسيؤدي الاهتمام بها وإبرازها إلى تشوق العالم للتعرف عليها وعلى حضارتها ولو تم التركيز على صناعة السياحة واستثمارها بالشكل الأمثل لجلبت لنا دخلا بالقطع الأجنبي يفوق جميع أنواع الصادرات والصناعات والموارد الأخرى, خاصة بأنها ستزداد باستمرار دون أن

تنضب ودون أن تكلفنا استثمارات ضخمة إضافية سنوية مع تشغيل هام لليد العاملة ورفع مستوي البلد الثقافي.

3- يجب تهيئة المناخ الملائم للاستثمار في السياحة عن طريق تقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين في السياحة بالدرجة الأولى, وتقديم تسهيلات في إنشاء مشاريع مختلفة وإزالة القيود البيروقراطية التي تعرقل الاستثمار في السياحة مع توفير الأراضي اللازمة لإقامة المشاريع السياحية دون تمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب. وهذا من شأنه سيجذب الاستثمارات إلى قطاع السياحة.

4- أنشاء البني التحتية الملائمة في المناطق السياحية ويشمل ما يعرف بالمرافق العامة وهي: مياه الشرب والصرف الصحي. والصرف الصحي, الكهرباء, الهاتف والاتصالات والنقل بكافة أنواعه: البري والبحري والجوي والسكك الحديدية.

5- إقامة بني أو متطلبات لخدمة السياحة: البنوك, الأسواق التجارية .....

6- تأهيل وتدريب الإطارات البشرية في مجال السياحة وذلك لايتم إلا يارسال بعثات إلى الخارج بعد التأهيل المحلي المطلوب .

7- التنشيط والترويج بالمنتجات السياحية الوطنية والعمل بزيادة الارتقاء لمستوي الخدمات السياحية في اتجاه يوفر للسياحة الجزائرية كل الحظوظ للمنافسة والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

ومن هنا يمكن القول أن هذه العوامل من شأنها أن تؤدي إلى قيام حركة ونهضة سياحية تحقق الهدف الاقتصادي والاجتماعي من التنمية. وأن عملية التنمية في مجال السياحة في الجزائر أصبحت ضرورة وطنية بتهيئة المناخ العام لصناعة

سياحية جزائرية متطورة بغية الحصول على الحجم الملائم من الطلب السياحي العالمي.

المراجـــــع:

1- مدحت أيوب, تحرير تجارة الخدمات ودوره في دعم التعاون العربي, مركز زايد للتنسيق والمتابعة, دولة الإمارات العربية المتحدة 2003.

2- محمد يلقاسم حسن بهلول, سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر

3- عبد الحميد الإبراهيمي، أبعاد الاندماج العربي واحتمالات المستقبل, مركز دراسات الوحدة العربية, لبنان, 1981.

4- تقييم مخططات التنمية, الجزء الأول والثاني, سبتمبر 1983.

5- أسامة المجدول, العولمة والإقليمية "مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ", الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 2000.

6- خزارمحمد وعايشي كمال, المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات دخول الجزائر, مجلة الأحياء, تصرها كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية, جامعة باتنة, العدد السابع 2003.

7- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997 أبو ظبي.

8- الديوان الوطني للإحصائيات, الدليل الإحصائي للجزائر, رقم 18.

9- CNES,REDFINITION DE LA POLTIQUENATIONALE DU TOURISME , 17JUILLET 2000